



ثلاث المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٢ برئاسة القاضي السيد
منحت المحمود وحضور كل من العدة القضاة فاروق محمد علي
و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم لحيد بابان و محمد صائب
التشيني و ه Prod صالح التميمي و ميخائيل شمعون قس كوركيس و حسين أبو
العن العذانيين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

طلب محافظة الديوانية بموجب كتابها المرقم (القسم القانونية/٣٧١٦) في
٢٠١٠/٤/٦ بيان الرأي فيما ياتي :

(أصدر مجلس محافظة الديوانية المؤرخ بتاريخ (٢٠١٠/٦/٢٨) القرار رقم
(٩١) (المرفق رقم (١)) والذي وردنا بموجب كتابهم المرقم (٧٨١) في
٢٠١٠/١/٢٨ (المرفق رقم ١) والذي تضمن مايلي :

أولاً - فسخ عقود إيجار الأراضي الزراعية العائدة للدولة او احدى مؤسساتها
المغيرة قبل تاريخ (٢٠٠٣/٤/٩) او استداتها القانوني اذا كان احد اطرافها :
١. عضو فرقه في حزب البهث المتحل لصاعدا .

٢. عضو في الاتحاد العام او اتحاد الجمعيات النسائية في المحافظة .

٣. مدبراً لزراعته في محافظة الديوانية .

٤. زواج واولاد وبنات ولياء او امهات المذكورين في
النقرة (٢٠٩٠١) أعلاه .

ثانياً - إعادة تأجير الأرض المشونة بهذا القرار في المزايدة العلنية
وفقد القانون .



ثالثاً - تصرى لحكم هذا القرار على ثلاثة الأراضي الزراعية ضمن حدود محافظة الديوانية .

رابعاً - ينفذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في جريدة صدى الديوانية ويتحول السيد المحافظ والجهات المختصة تنفيذه .

واستناداً لحكم المادة (٣١) لـ(١٤٦٨) اعدت المحافظة القرار (٩٣) مجلس بموجب كتابها المرقم (١٦٦٦) في (٢٠١٠/٦/١٨) (المرفق رقم ٢) متضمناً الملاحظات والاعتراضات على قرار مجلس رقم (٩١) وهي كالتالي :

١. مراعاة الحكم المادة (١٢٥) (خلالاً وسادساً) من الدستور المتعلقة بايجارات البث وإبراءاته .

٢. الاشارة الى مضمون كتاب وزارة الزراعة (الدائرة الفنية) للأراضي المرقم (٢٤٢٧٦) في (١١/١١/٢٠٠٨) (المرفق رقم ٤) والذي حدد مسؤولي النظام السليم الذين يتم رفع معاملات البيع عقودهم الزراعية بناءً على القوائم الواردة من وزارة المالية حسراً .

٣. مراعاة الحكم المأمور (٢) (بانياً أو باور) من قانون الهيئة الوطنية لطبيعة المسألة والحال رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨ .

٤. ان ملتفق بدراء دوائر الزراعة لهم ممنوعون اصلاً من التعامل بموجب قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ .

٥. ورود عبارة (الصريح) (في) القرار بصورة مطلقة) على جميع اعضاء الائحة العام للجمعيات الفلاحية والجمعيات الفلاحية وان هذا الاطلاق يعني الى شمول جميع الاعضاء سواء كان عضواً في حزب البث المنحل او غيره .



مكتوب مارو عبروال

داد كاكي بالآية نبيتني داد

أجل مجلس المحافظة بمقتضى ذي العدد (٢٦٧٤) لـ (٢٠١٠/٣/١٨) (المرفق رقم ٥) مبيناً فيه رده على المحافظ على القرار المذكور وقالت:

١. إن قرار مجلس الحكم رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ قد نص في فقرته الأولى في حجز الأموال المتلونة وغير المتلونة العائدة إلى المسؤولين في النظام السابق وكبار أعضاء حزب البعث المنحل والأجهزة الأمنية وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم ووكالاتهم وبالتالي يكون (من باب أولى) أن يتضمن فسخ العطوة الزراعية العائدة لأفراد النظام السابق وبالتالي فإن قرار مجلس يتعذر صحيفاً من الناحية التقنية).

٢. كتاب وزارة الزراعة/الدائرة التقنية/الأراضي المرقم (٢٠١٩٦٦) لـ (٢٠٠٨/١١/١١) قد نص على لفظة الفسخ وبالتالي فإن مجلس المحافظة قد سارع خطأ من الطريق المستورحة قانونياً.

٣. مجرد النظرية في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية يكون غالباً لفسخ العطوه الزراعية العائدة للأعضاء . (هذا حرف مجلس في هذا القرار عبارة الجمعيات الخيرية في المحافظة) التي وردت في اصل القرار رقم (٩١) .

٤. قانون بيع واجار اموال الدولة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ قد نص بطبع العدالة في التعاق وخصوصا المادة (٤) من القانون فإن ملخص بقرار مجلس العا هو جاء تأكيداً للمادة (٤) من القانون المذكور.

وبما ان مجلس المحافظة قد اصر على اغلاق فرات قراره رقم (٩١) وكما مر ذكره واستناداً لاحكام المادة (٣١/أحد عشر/٢) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وبناء على ما تقدم طلب محافظة الدوائرية / قسم



القانونية بكتابها المشار اليه اعلاه بيان الرأي القانوني على مدى الطلاق فرر مجلس المحافظة رقم (٤١) وجابة مجلس المحافظة اللاحقة له لاحكام الدستور والقوانين النافذ وحسب المرفقات المدرجة بالكتاب ليتضمن لها العمل بما ينسجم مع الدستور والقوانين والتعليمات النافذة .
وضع الطلب اعلاه موضع التحقيق والمداولة في جلسة المحكمة الاتحادية العليا المنعقدة بتاريخ ١١/٦/٢٠١٠ وتوصلت المحكمة بالاتفاق إلى ما يلي :

القرار

لدى التحقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان
محافظة البيوتية / قسم القانونية / طلبت من هذه المحكمة بمرجع كتابها
الرقم (٣٧٦) في (٢٠١٠/٤/١٥) بيان رأيها حول امور مجلس مجلس محافظة
البيوتية على قراره العرقم (٤١) في (٢٠١٠/١/٢٦) رغم اعتراض المحافظة
للقرار المذكور استناداً لاحكام المادة (٣١/٤٦ عشرة/٣) من قانون المحافظات
غير المنتظمة في القسم رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ وبيان مدى مطابقة القرار المذكور
لاحكام الدستوري والقوانين النافذة . وبحيث ان طلب بيان الرأي القانوني يخرج
عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٢) من
دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (١) من قانون المحكمة الاتحادية
العربي رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ لذا قرر رده وبحيث ان الموضوع المطروح بيان
رأي القانوني فيه يشكل ملازمه بين المحافظة ومجلس المحافظة مما
يتطلب قيامه الدعوى باسم المحكمة الاتحادية العليا للصلف فيه وذلك
استناداً لاحكام المادة (١) و (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا



رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ وبيان الحالفة لائحة الدعوى إن شاء ذلك وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٦/١١.

الرئيس
العضو
العضو
مدحت المحمود
فأرول محمد السادس
جعفر ناصر حسين

العضو
العضو
العضو
الوزير طه محمد
الوزير احمد يابان
محمد صالح التلبيدي
العضو
العضو
غيره صالح التلبي
هيثم شمشون فرن ثورليس
حسين ابو السن

الطباعة الكترونية *